جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY

دولة الإمارات العربية المتحدة
جامعة الوصل – دبي
كلية الآداب

فِكر ومَعرفة

مجلة علمية محكمة سنوية
متخصّصة في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

العدد الثالث
(1445 هـ – 2023 م)

دولـة الإمارات العـربية المتحدة

جامعة الوصل - دبي
كلية الآداب

فِكر ومَعرفة

مجلة علمية محكمة سنوية
متخصّصة في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

العدد الثالث
(1445 هـ - 2023 م)

تأسست سنة 2021 م

المشرف على المجلة

أ. د. خالد توكال

نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلميّ

رئيس التَّحرير

د. علي كمال شاكر

نائب رئيس التحرير

د. عبد اللّه طاهر الحذيفي

أمين التحرير

د. محمد سعيد

هيئة التحرير

أ. د. أحمد رحماني – د. منجي عبد الحميد

كلية الآداب

الرؤية والرسالة والأهداف

الرؤية:

تعليم إنساني ابتكاري لمجتمع عالمي.

الرسالة:

تأهيل مخرجات نوعية في برامج البكالوريوس والدراسات العليا، تلبية لاحتياجات سوق العمل المستقبلية في المجتمع الإماراتي والإقليمي والعالمي.

الأهداف:

انطلاقًا من رؤية كلية الآداب ورسالتها فإنها تهدف إلى:

أولًا: إعداد جيل يتمسك بالقيم العربية الإسلامية والمبادئ الإنسانية السامية.

ثانيًا: تقديم مخرجات مؤهلة لخدمة اللغة العربية بحثًا وتدريسًا والسير بها نحو العالمية.

ثالثًا: ترسيخ مبدأ التعايش بين اللغات والثقافات والحضارات.

رابعًا: النهوض بالأدب العربي والانفتاح على الآداب العالمية.

خامسًا: تعزيز وحدة التعليم العام، وتوفير جميع الوسائط المتاحة لتنمية الأداء في اللغة الإنجليزية والحاسوب والبرمجة الآلية للغات.

سادسًا: تأهيل متخرجين أكفاء في كافة تخصصات الكلية.

سابعًا: تشجيع البحث العلمي المتميز في كافة تخصصات الكلية.

كلية الآداب

النشأة والتطور

أنشئت كلية الآداب بناءً على القرار الوزاري رقم: (١٠٧) الصادر من مكتب وكيل الوزارة للشؤون الأكاديمية للتعليم العالي، وزارة التربية والتعليم بتاريخ: ٨ أبريل ٢٠١٩ في شأن الترخيص لجامعة الوصل (Alwasl University) لتصبح جامعة من جامعات التعليم العالي مقرها(دبي) بدولة الإمارات العربية المتحدة.

كانت كلية الآداب قبل ٢٠١٩ جزءا من كلية الدراسات الإسلامية والعربية التي أنشئت سنة ١٩٨٦، وبدأت يومئذ بمرحلة البكالوريوس، ثم أنشئت بها مرحلة الماجستير بشعبتين: اللغة والنحو والأدب والنقد ابتداء من سنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ثم اكتملت مراحلها الثلاث في سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بإنشاء مرحلة الدكتوراه بشعبتيها: اللغة والنحو والأدب والنقد.

يتكون مجلس كلية الآداب من عميد الكلية ورؤساء البرامج الأكاديمية، ويضطلع بمهمة متابعة العملية التعليمية والسير بها نحو الأفضل، والسهر على تحديث البرامج وتهيئة جميع الظروف المواتية لتحسين المخرجات.

أولاً: البرامج الأكاديـمية:

البرامج المعتمدة حاليًّا:

- برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها.
- برنامج البكالوريوس في علوم المكتبات والمعلومات.
- برنامج ماجستير الدراسات اللغوية.
- برنامج ماجستير الدراسات الأدبية والنقدية.
- برنامج دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللسانية.
- برنامج دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأدبية والنقدية.

مجلة فكر ومعرفة

الرؤية والرسالة والأهداف

الرؤية المجلة:

الريادة في نشر بحث علميّ إنسانيّ ابتكاريّ إبداعيّ.

الرسالة المجلة:

تطوير بحث علمي إنساني مبدع متجذر في أرضية عبقرية الشعب الإماراتي الخاصة، يتميز بالرصانة والموضوعية، متناغم مع حركة الإبداع العلمي العربية والعالمية، يتأثر بها بوعي نقدي متبصر، ويؤثر فيها بعطاء نوعي ذي بصمة متميزة، يخدم حاجات الإنسان وسوق العمل المستقبلية في المجتمع الإماراتي والإقليمي والعالمي.

الأهداف المجلة:

أولًا: تطوير بحث علمي مبدع، يتمسك بالقيم الإسلامية والعربية والمبادئ الإنسانية السامية.

ثانيًا: تقديم بحوث علمية تخدم العلوم الاجتماعية والإنسانية: تطورها وتنشرها وتسير بها نحو العالمية.

ثالثًا: نشر البحوث العلمية المتميزة التي تتعلق بأهم القضايا والمتغيرات المجتمعية وتحليلها واقتراح أفضل الحلول والممارسات.

رابعًا: تأهيل الباحثين الوطنيين المبدعين الأكفاء في كافة تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

خامسًا: تطوير أدوات البحث العلمي المتميز وتعزيز قدرات الباحثين على التنافس في سياق البحث العلمي الجاد.

سادسًا: متابعة الإنتاج العلميّ المتميز الجديد في ميادين العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة.

قواعد النشر

أولاً:

تنشر المجلّة البحوث العلمية باللغات العربية، والإنجليزية والفرنسية؛ تحريرًا أو ترجمةً، على أن تكون بحوثاً أصيلة مبتكرة تتصف بالموضوعية والشمول والعمق، ولا تتعارض مع القيم الإسلامية، وذلك بعد عرضها على محكمين من خارج هيئة التحرير بحسب الأصول العلمية المتبعة.

ثانيًا:

١- يراعى في البحث أن يتميز بالأصالة وأن يضيف إضافة جديدة للعلم والمعرفة، وأن يكون مستوفيًا للجوانب العلمية بما في ذلك عرض الأسس النظرية والأهداف الخاصة للبحث والإجراءات المستخدمة في التحليل وعرض النتائج والمناقشة.

٢- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للشروط الآتية:

٣- ألا يكون البحث قد نشر من قبل، أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، وألا يكون مستلًّا من بحث أو من رسالة أكاديمية نال بها الباحث درجة علمية، وعلى الباحث أن يقدم تعهدًا خطيًّا بذلك عند إرساله إلى المجلة.

٤- تقبل البحوث التي تكون جزءا من رسالة جامعية لم تناقش بعد.

٥- لا يجوز للباحث أن ينشر بحثه بعد قبوله في المجلة في مكان آخر إلا بإذن خطي من رئيس التحرير، وإلا تكفل الباحث بسداد التكلفة المالية لتحكيم بحثه خلال الدورة التحكيمية.

٦- يراعى ضبط الآيات القرآنية وكتابتها بالرسم العثماني، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة، إن استشهد بها في البحوث.

٧- يُكتب البحث بمسافات (مفردة)، على ألا يقل عدد صفحاته عن (٢٠) صفحة بواقع (٥٠٠٠) خمسة آلاف كلمة، ولا يزيد عن (٣٠) صفحة في (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة كلمة، وحجم الخط (١٦) نوع (Simplified Arabic)، وإذا زاد البحث عن

(٣٠) صفحة، فعلى الباحث دفع تكاليف الطباعة للصفحات الزائدة؛ وهي (٥) دولارات عن كل صفحة.

٨- ترسل من البحث نسخة إلكترونية، وفق برنامج "Word ٢٠١٠" وتكتب أسماء الباحثين باللغتين العربية والإنجليزية، كما تذكر عناوينهم ووظائفهم الحالية ورتبهم العلمية، بحسب كشف البيانات المرفق؛ وذلك (بغرض التوثيق الدولي).

٩- يُرفق مع البحث ملخص باللغة العربية (في حدود ١٢٠ كلمة) وآخر باللغة الإنجليزية (في حدود ١٥٠ كلمة)، ويتضمن على الأقل أهداف البحث وإشكاليته، ومنهجهُ وأهم نتائجه، وإسهامات البحث، وخمسة كلمات مفتاحية.

١٠- يُرفق بالبحث الترجمة الكاملة لقائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية؛ وذلك بغرض التوثيق الدولي.

١١- ترقم الجداول والأشكال والصور التوضيحية وغيرها على التوالي بحسب ورودها في متن البحث، وتزود بعنوانات يشار إلى كل منها بالتسلسل نفسه، وتقدم بأوراق منفصلة.

١٢- يتبع المنهجية العلمية في توثيق البحوث على النحو الآتي:

- يشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة آليًّا توضع بين قوسين إلى الأعلى (هكذا:[١] [٢]) وتبين بالتفصيل في أسفل الصفحة وفق تسلسلها في المتن.

- تذكر ببليوغرافيا (معلومات الكتاب) في أول ورود له في البحث على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المحقق (إن وجد) أو المترجم، دار النشر، بلد دار النشر، رقم الطبعة يشار إليها بـ (ط) إن وجدت، التاريخ إن وجد وإلَّا يشار إليه بـ (د.ت). أما بحوث الدوريات فتكون المعلومات على النحو الآتي: (اسم المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، جهة الإصدار، بلد الإصدار، رقم العدد، التاريخ، مكان البحث في المجلة ممثلاً بالصفحات (من...إلى...).

- إذا تكرر المصدر بعد أول إيراد له يُكْتفَى باسم المؤلف وعنوان المصدر، فإن تكرر

مباشرة في الصفحة نفسها يكتب: (المرجع نفسه)، فإن تكرر مباشرة في الصفحة اللاحقة يكتب: (المرجع السابق).

- يشار إلى الشروح والملحوظات في متن البحث بنجمة (هكذا:*) أو أكثر.
- تثبت المصادر والمراجع في قائمة آخر البحث مرتبة ترتيبًا هجائيًّا بحسب اسم المؤلف يليه الكتاب والمعلومات الأخرى.

١٣- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يطلبها المحكمون على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة من البحث، وتقرير عن التعديلات التي قام بها.

١٤- يحرص الباحث على تدقيق بحثه لغويًّا، ولا تقبل المجلة بحوثًا غير مدققة لغويًّا.

ثالثًا: الشروط الإضافية على البحوث المترجمة:

١- أن ترفق مع الترجمة المادة المترجمة بلغتها الأصلية.

٢- يرفق مع الترجمة ملخصان أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية أو الفرنسية، على ألا يتجاوز كل ملخص (١٢٠) كلمة، مع الكلمات المفتاحية.

٣- تكون المادة المترجمة محكمة، أو منشورة في إحدى المجلات المحكمة، أو تكون جزءًا من كتاب محكم.

٤- لا يتجاوز عدد صفحاتها / ٢٠ صفحة / من الحجم العادي (A4) (٦٠٠٠ كلمة) ولا يقل عن / ٧ صفحات / .

٥- المحافظة على النص الأصيل وتفادي الاختزال ما لم يُشَرْ إلى ذلك وبهدف تحسين الترجمة.

٦- أن تكون الجمل مترابطة ومتماسكة وتخدم المعنى المقصود في المادة الأصلية.

٧- يذكر في أول إحالة في الترجمة اسم المؤلف الأصلي مع نبذة عن إسهاماته.

٨- تشتمل الترجمة على مقدمة في سطور تبين الأهمية العلمية للمادة المترجمة، وأهم النتائج المتوقعة.

رابعًا:

١- ما ينشر في المجلة من آراء يعبر عن فكر أصحابها، ولا يمثل رأي المجلة بالضرورة.

٢- البحوث المرسلة إلى المجلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

٣- يخضع نشر البحوث وترتيبها لاعتبارات فنية، بحسب خطة النشر.

٤- يحق للمجلة - عند الضرورة - إجراء بعض التعديلات الشكلية على البحوث المقبولة للنشر دون المساس بمضمونها.

٥- يحق للمجلة نشر البحوث المقبولة إلكترونيًّا، والمشاركة بها في قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية.

٦- يزود الباحث بعد نشر بحثه بنسخة إلكترونية (PDF) من العدد الذي نشر فيه بحثه، ومستلة (PDF) لبحثه.

خامسًا: رسوم النشر:

إسهامًا من مجلة فكر ومعرفة في إثراء الحركة البحثية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، وكل الأقطار العربية والإسلامية بشكل عام، فإنَّ المجلة لا تحمل الباحثين أية رسوم، إلا ما سبق الإشارة إليه في بند (٧) ثانيًا.

ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى:

رئيس تحرير مجلّة فكر ومعرفة
ص.ب. ٥٠١٠٦ دبـي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٠٠٩٧١٤٣٩٦١٧٧٧
فاكس: ٠٠٩٧١٤٣٩٦١٣١٤
E-mail: fom@alwasl.ac.ae

محتويات العدد

افتتاحية التحرير	١١
البحوث	١٣
المعرفة اللغوية والتفكير الناقد من منظور اللسانيات العرفانية: بحث في المرتكزات الذهنية الإدراكية وآليات التفكير – أ.د أحمد حساني	١٥
إشكالية العلاقة بين المرجع وخصوصية السياق والتلقي التفاعلي في المناهج النقدية العربية المعاصرة – أ. د. عمر بوقرورة	٦٥
مبدأ الثنائيّة في أحكام النّقد اللغويّ: الجيّد والأجود نموذجًا – أ.د. سيف الدين الفقراء	١٠٧
فعالية استراتيجية الرحلات المعرفية عبر الميتافيرس في إثراء اللسانيات اللغوية العربية: تصميم عالم افتراضي لساني لغوي موسوم بـ (ذاكرة العرب النحوية) – د. حصة عبد الله الكتبي	١٤٥
مَنْطَلقَات قِراءَة النَّص الشِّعْري الحَديث في ظِلِّ تَعَدُّدِ النَّظريّاتِ النَقْديّة – د. محمود حمد الرّواحي	١٨٩
التفكير الناقد ودوره في تجويد عملية تقويم تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها – د. محمد غلبان	٢٣٧
معايير التفكير الناقد ودورها في تحديد الحاجة للمعلومات وبناء استراتيجية البحث – د. المزمل الشريف حامد حسين	٢٧١

افتتاحية التحرير

د. علي كمال شاكر
رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث تمامًا للمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن (مجلة فكر ومعرفة)، الصادرة عن كلية الآداب بجامعة الوصل في دبي، تطمح أن تكون رائدة في نشر بحث علمي إنساني ابتكاري إبداعي. وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية، تسعى المجلة لتحقيق أهداف عدة، من أهمها: الإسهام في الارتقاء بمستوى البحث العلمي، عبر تحكيم ونشر البحوث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية: تطوّرها وتنشرها وتسير بها نحو العالمية.

وتتطلع المجلة إلى أن تكون على مستوى الآمال المعقودة بها، وأن تسهم في تأهيل الباحثين الوطنيين المبدعين الأكفاء في كافة تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وإننا نطمح أن يستمر صدور المجلة بشكل دوري منتظم لتقدم في كل إصدار عددًا من البحوث والأوراق العلمية المحكمة في مجال تخصصها، بما يثري الساحة العلمية.

بين يدي القارئ العزيز العدد الثالث من المجلة؛ مشتملا على مجموعة من الأبحاث العلمية التي تتميز بالعمق المعرفي، والثراء الفكري، والتنوع المنهجي من حيث الموضوعات الجادة والأصيلة التي تناولتها، والأدوات المنهجية الناجعة التي وظفتها.

لقد انصرفت أبحاث هذا العدد إلى استشراف آفاق التفكير الناقد في العلوم الإنسانية، وطرح رؤى نقدية بين الحداثة والتقليد، بالتركيز على حضور اللغة العربية

العالمة في تشكيل مجتمع المعرفة في العالم العربي، وقدرتها على مواكبة منجزاته العلمية والتكنولوجية، لمرافقة المتغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر، وتأهيلها للإفادة من المنجزات الرقمية.

وقد تنوعت موضوعات هذه الأبحاث بين ضوابط التفكير الناقد الدراسات النحوية واللسانية والأدبية وروافدها، وتوظيف مهارات التفكير الناقد في التطبيقات الحاسوبية، ودورها في تعليم العربية للناطقين بغيرها، وقياس مهارات التفكير الناقد في سلوكيات البحث عن المعلومات وجمعها وتحليلها لدى المستفيدين من المكتبات.

ويمكن حينئذ لهذه الدراسات العلمية الجادة أن ترقى إلى مستوى الخطاب العلمي الذي يعكس في عمقه العلمي تحولات مجتمع المعرفة، وأنظمة المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، ويسلط الضوء على تبني دولة الإمارات استراتيجية معرفية طموحة للبحث العلمي، الذي أضحى أحد أهم أدوات التقدم.

وبهذه الجهود جميعها سنحقق ما نصبو إليه ونتوخاه، يحدونا في ذلك الأمل والتفاؤل بأن ترتقي مجلتنا إلى ما نطمح إليه، لإيجاد أنجع السبل وأيسرها لتحقيق التواصل التفاعلي بين الباحثين المبدعين الجادين، والقراء المتميزين الأوفياء لخدمة المعرفة التي نشهدها ونتوخاها؛ من حيث هي منجز حضاري إنساني.

والله ولي التوفيق والسداد.

البحوث

مبدأ الثنائيّة في أحكام النّقد اللغويّ: الجيّد والأجود نموذجًا

Dualism in the provisions of linguistic criticism: the good and the best model

أ. د. سيف الدين الفقراء
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربيّة – جامعة الشارقة

Prof. Saif Al-Din Al-Faqir
Department of Arabic Language - College of Arts and Human Sciences
Sharjah University

https://doi.org/10.47798/fom.2023.i03.03

ملخص البحث

برزت الأحكام النّقديّة اللغويّة باكرًا في تاريخ النحو العربيّ، فثمة نصوص نقلها سيبويه عن شيوخه فيها نقدٌ للاستعمالات اللغويّة، وتنطوي على أحكام نقديّة، والقول نفسه مع الخليل الذي لم يتورّع عن إطلاق أحكام نقديّة صريحة على الاستعمالات اللغويّة، وسار على نهجه سيبويه الذي أرسى فكرة النّقد اللغويّ وتوسّع فيها، وهذه القضايا نالت من الدرس اللغويّ الحديث ما يغني عن التوسع.

ومع ما برز من دراسات حديثة في التقويم اللغويّ نجد فكرة الثنائيّة حاضرة في النّقديّة اللغويّ، ولكنّها غابت عن اهتمام العلماء المحدثين، فالثنائيات النقديّة تتناثر في المصادر بغزارة، فهناك القبيح والأقبح، والضعيف والأضعف، والرديء والأردأ، والبعيد والأبعد، والحسَن والأحسن، والجيّد والأجود، والفصيح والأفصح، والقريب والأقرب، وثمّة أحكام مفاضلة لها صلة بالثنائيّة مثل: الأولى، والأفضل، والأبين، وأمثل، وغيرها.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه الثنائيات من خلال دراسة ثنائيّة الجيّد والأجود عند سيبويه، لمعرفة ضوابط النّقديّة اللغويّ ومعايير إصدار الأحكام التّقويميّة النقديّة، وبيان أثر سيبويه في ترسيخ منهج النّقديّة اللغوي والمفاضلة في الأحكام اللغويّة.

تنبع أهمية البحث من كونه من أول الدراسات التي تنهض ببحث الثنائيات في الفكر النّقديّة اللغويّ عند النحاة، وتسلط الضوء على مبدأ المفاضلة في الأحكام التّقويميّة، وكشف ضوابط هذه المفاضلة ومظاهرها ومعاييرها، ويؤسّس البحث لدراسات مستقبليّة موسّعة في أحكام التقويم اللغويّ والمفاضلة بينها.

سار البحث على المنهج الوصفي التّحليليّ من خلال تتبّع مواطن حكمي الجيّد والأجود عند سيبويه، وتحليل هذه المواضع، وتتبّع آراء العلماء فيها، وتبويبها في مسائل تحقّق أهداف البحث.

الكلمات المفتاحية: الأحكام النّقديّة، الجيّد، الأجود، سيبويه، التّقويم اللغويّ.

Abstract

The research studies one of the evaluative rulings in Arabic grammar, which is the good ruling according to Sibawayh. Among the prominent phenomena in grammatical thought are evaluative judgments that varied between acceptance, rejection, and criticism.

The issue of the research is that there is no study of this ruling despite its prevalence in linguistic sources. The research used the descriptive analytical method as a tool in the research by examining the positions of this ruling on Sibawayh's linguistic uses, Classifying, and analyzing them, to achieve the objectives of the research.

The importance of the research is that it is specific to the term good, it shows the manifestations of the ruling in Arabic grammar through the book of Sibawayh, He explains Sibawayh's standards and balances linguistic usages. And The research included rooting the term and explaining the circumstances of its first emergence in the grammar lesson.

Keywords: critical judgments, the good, the best, Sibawayh, linguistic evaluation.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسلام على أشرف الخلق، وعلى آل بيته الأطهار، وأصحابه الكرام عليهم رضوان الله، وعلى تابعيه بإحسان، أمّا بعد:

فهذا بحث مجاله الثنائيّة في أحكام النّقد اللغويّ: الجيّد والأجود نموذجًا، واتّخذ من كتاب سيبويه مدونة له، فمن الظواهر البارزة في النظرية النّحويّة تلك الأحكام التّقويميّة التي تنوّعت بين القبول والرفض والنّقد في الدّرس اللغويّ، وحظي الموضوع بدراسات كثيرة غير أنّ مبدأ الثنائيّة غاب عن جلّ هذه الدراسات؛ ومن هنا نبعت مشكلة البحث في عدم وجود دراسة خاصة بهذه الثنائيّة التقابليّة التي تستند إلى المفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة.

تتجلى أهميّة البحثِ في سعيه لبيان مفهوم المفاضلة والحكم ومصطلحي الجيّد والأجود، وبيان مظاهر استعمالهما في تقويم الاستعمالات اللغويّة، لاستخلاص الضوابط والمعايير التي بنى عليها سيبويه هذه المفاضلة، وبيان منهجه في ذلك، لتكون هذه الدراسة مدخلًا لدراسة أوسع تتعلّق بدراسة المستويات اللغويّة والمفاضلة بينها من خلال أحكام التّقويم.

والهدف الذي سعى البحث إلى تحقيقه هو رصد الاستعمالات اللغويّة التي تخضع لهذه الثنائيّة النقديّة عند سيبويه، وتصنيفها وتحليلها، وربطها بمسألة الأفضليّة في المستويات اللغويّة، للوقوف على ضوابط إصدار الأحكام وبيان مسوغاتها في الفكر اللغويّ.

سار البحث على المنهج الوصفيّ التّحليليّ من خلال استقصاء مواضع حكم الجيّد والأجود في الاستعمالات اللغويّة عند سيبويه، وتصنيفها وتحليلها، والربط بين هذه الأحكام وما قاله العلماء فيها؛ لتبيّن ضوابط سيبويه ومعاييره في بناء هذه الثنائيّة التقابليّة.

حظي موضوع الأحكام التّقويميّة بدراسات متعدّدة، وعرّج بعضها على حكم الجيّد والأجود بإيجاز، منها: كتاب (منهج سيبويه في التقويم النحويّ) لمحمد كاظم البكاء ١٩٨٩، ودراسة زهير سلطان (المؤاخذات النّحويّة حتى نهاية المئة الرابعة) ١٩٩٤، وكتاب (الأحكام التقوميّة في النحو العربيّ) لنزار بنيان، ٢٠١٠. وكتاب (الأحكام التّقويميّة في النحو العربي) لنزار بنيان، ٢٠١١م، و(الأحكام النوعيّة والكميّة في النحو العربيّ) لصباح السامرائي ٢٠١٢م. وقد ورد هذا الحكم أيضًا في كتاب محمود الريامي (المصطلحات التّقويميّة في النظريّة النّحويّة) ٢٠١٧، وورد في دراسة سلامة السراحين (أحكام التقويم اللغويّ في القراءات القرآنيّة)، لعام ٢٠١٧.

وتميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة باختصاصه بالمفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة من خلال ثنائيّة حكمي الجيّد والأجود في كتاب سيبويه، لبيان مبدأ الثنائيّة ومظاهرها في النّقد اللغويّ عند العلماء العرب.

اقتضت طبيعة البحث وموضوعه تقسيمه في مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي: المفاضلة، والحكم، والجيّد، والأجود.

المبحث الثاني: مظاهر حكم الجيّد والأجود على البنى اللغويّة عند سيبويه.

المبحث الأول– الإطار المفاهيمي: المفاضلة، والحكم، والجيّد، والأجود

المفاضلة لغة واصطلاحًا:

جاء في (لسان العرب) أنّ الفَضْل والفَضيلة ضدُّ النّقْص والنّقيصة، والتّفاضُل بَيْنَ الْقَوْم: أَن يَكُونَ بَعْضُهُمْ أَفضَل مِنْ بَعْض. وفَضّلته عَلَى غَيْره تَفْضيلًا إذا حكَمْتَ لَهُ بِذَلِكَ أَو صيّرته كذلك، والمفاضلة مصدر فاضَلَ أي فضّلَ شيئًا على آخر[1].

ليست المفاضلة اصطلاحًا نحويًا ذا مفهوم خاص، فهي ضرب من الموازنة بين أمرين واختيار الأفضل منهما، فالتعريفات التي تطالعنا في المصادر تتحدّث عن الموازنة التي ظهرت في النّقد الأدبي، والموازنة في عُرف النُّقّاد تعني «المفاضلة بين شاعرِيْن أو كاتبيْن، أو عَملَيْن أدَبيَيْن أو أكْثَر للوصول إلى حكم نقديٍّ»[2]، وعُرّفت الموازنة في الأدب بأنّها إقامة مُقارنة بين أدِيبَيْن أو أثَريْن أدَبيَيْنَ أو فِكرتَيْن[3].

فقياسًا على ذلك يمكن القول إنّ المفاضلة في الأحكام تعني الموازنة بين الاستعمالات اللغويّة وإصدار حكم بأفضليّة أحدهما على آخر إيجابًا أو سلبًا؛ فقد تكون المفاضلة بين استعمالين لغويين مقبولين أو أكثر؛ فتكون المفاضلة إيجابيّة، نحو أجود وأحسن وأقوى وأبين وأولى، وغير ذلك من أحكام القبول، أو قد تكون بين استعمالين لغويين ضعيفين أو مرفوضين أو أكثر؛ فتكون المفاضلة سلبية نحو أضعف وأقبح وأردأ وأبعد، وثمّة نوع ثالث من المفاضلة تقوم على الموازنة بين استعمالين لغويين أحدهما مقبول والآخر مرفوض.

١- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤، ج١١، ص ٥٢٥.

٢- أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ص ٤١٢.

٣- إميل بديع يعقوب، وميشال عاصي: المعجم المفصّل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ص ١٢١٥.

فالمفاضلة تدلّ على درجة من الموازنة بين استعمالات لغويّة حسنة مقبولة، وقد تكون المفاضلة حاضرة لأسباب لغويّة وأخرى ذوقيّة، ومن أمثلة ذلك قول سيبويه: «واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسَان، فإنّ الأجودَ فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسان قومُه. وما كان يُجمعُ بالواو والنون نحو منطلِق ومنطلقين، فإنّ الأجودَ فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِق قومُه»[1]. فالحكم بالأجود هنا تفضيل لا ينفي صحة الوجه الآخر من الاستعمال. فحاصل كلام سيبويه جواز القول: مررتُ برجلٍ حسن قومُه، ومررتُ برجلٍ منطلِقين قومُه، ولكنّ الأفضلية في الاستعمال لما حكِم عليه بالأجود.

إنّ هذا التعريف يضعنا في صميم عنوان البحث؛ فالمفاضلة تنطوي على ثنائيّة استعمالية يحصل بينها مقارنة وموازنة، ثم تنجلي هذه الموازنة عن حكم ذيّ قطبين إيجابي وسلبيّ، أو إيجابيين وبينهما تفاضل، أو سلبيين وبينهما مفاضلة، فالثنائيّة حاضرة في مفهوم المفاضلة في الأحكام التّقويميّة وتطبيقاتها، وهي مأخوذة من أفعل التفضيل في العربيّة وما يقتضيه من موازنة بين أمرين يجمعهما حكم.

الحكم لغة واصطلاحًا:

أمّا معنى الحُكْمُ لغةً فقد ورد في معجم (تاج العروس) «الحُكْمُ، بالضّمّ: القَضاءُ في الشّيْء بأنّه كَذا أَو لَيْس بِكَذا سواءٌ لَزِم ذلك غَيْرَه أَمْ لَا، هَذَا قولُ أهلِ اللّغةَ، وخَصّصَ بَعضُهم فَقَالَ: القَضاءُ بالعَدْلَ»[2]. ونصّ الكفوي على أنّ: «الحُكْم في اللغة: الصرف والمنع للإصلاح، ومنه (حَكَمَة الفَرس) وهي الحديدة

١- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م، ج٢، ص٤٣.

٢- الزبيدي، مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الكويت، ١٩٦٥، ج ٣١، ص ٥١٠

التي تمنع عن الجموح، ومنه الحكيم؛ لأنّه يمنع نفسه عن هواها، والحُكْم أيضًا: الفصل والبت والقطع على الإطلاق»[1].

أمّا في الاصطلاح فذكر الجرجاني أنّ»الحُكْم: إسناد أمر إلى آخر إيجابيًا أو سلبًا، وقيل الحُكْم: وضع الشيء في موضعه»[2]. وقال الكفوي معرّفًا الحكم بأنّه: «الحُكْم أعمّ من الحكمة،... وأمّا الحُكْم العقلي: إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه من غير توقّف على تكرّر ولا وضع واضع، وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز»[3].

وعرفه التهانوي بأنّه: «يطلق بالاشتراك أو الحقيقة والمجاز على عدة معان. منها إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا...والحكم ينقسم إلى شرعي وغير شرعي. فالشرعي ما يؤخذ من الشرع بشرط ألا يخالف القطعيات، وغير الشرعي ما لا يؤخذ من الشرع كالأحكام العقليّة المأخوذة من مجرّد العقل، والاصطلاحية المأخوذة من الاصطلاح»[4].

وعرّفته خديجة الحديثي بقولها: «والمفهوم أنّه ما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها، وشيوعها، أو قلتها، أو ضعفها ونحو ذلك»[5].

إنّ ما ذكرته الحديثي هو الأقرب إلى موضوع البحث؛ فالأحكام يمكن تقسمها

١- – الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٨٠.

٢- – الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص ٨١.

٣- – الكفوي، الكليات، ص ٣٨٠-٣٨١.

٤- – التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج١، تحقيق: علي دحروج، تقديم: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦، ٥٩٣-٥٩٥.

٥- – الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ط٣، دار الأمل، اربد، الأردن، ٢٠٠١، ص ٢٩٨.

في نوعين: أحكام نحويّة تتعلّق بالقياس مثل: الواجب والجائز والرفع والنصب والجر والبناء والإعراب والتقديم والتأخير، وأحكام تقويمة تتّصل بالاستعمالات مثل: الحسن والجيّد والقوي والأولى، والغلط والخطأ والضعيف وغيرها من الأحام ذات الوظيفية التّقويميّة في الدرس اللغوي.

الجيد والأجود لغة واصطلاحًا:

تدور دلالة (الجود) في اللغة على معنيين في الغالب: وهما الحُسن والكثرة، ويتّصل بهما معان فرعيّة مثل الكرم والتسامح وغير ذلك، فقد جاء عن العرب أنّ (الجيّد): نَقيضُ الرّديء، «وجَادَ الشيءُ جُودة وجَوْدة أَي صَارَ جيّدًا، وأَجدت الشيءَ فَجَادَ، والتّجويد مثْلُهُ. وَقَدْ قَالُوا: أَجْوَدْت كَمَا قَالُوا: أَطَال وأَطْوَلَ، وأَطاب وأَطْيَبَ، وأَلان وأَلْيَنَ، عَلَى النُّقْصَانِ وَالتّمَامِ. وَيُقَالُ: هَذَا شَيْءٌ جَيِّدٌ بَيّن الجُودة والجَوْدة»[1].

وقد بنت العرب من الجذر(ج ود) صيغة مفاضلة وتعجب فقالوا: أجود، كما قالوا: أكبر وأصغر وأحسن. وأجود لها دلالات حسب السياقات اللغويّة، فهي بمعنى أكرم من الجود، أو بمعنى أحسن وأفضل من الجودة، وربما جاءت بمعان أُخر وفق السياقات الواردة فيها، يقول ابن منظور: «قالَ أَبو سَعيد: سَمعْتُ أَعرابيًّا قَالَ: كُنْتُ أَجلس إِلى قَوْم يَتَجاوَبُونَ وَيَتَجاوَدُونَ فَقُلْتُ لَهُ: مَا يَتَجَاوَدُونَ؟ فَقَالَ: يَنْظُرُونَ أَيهم أَجود حُجّةً»[2].

والذي يعنينا من هذه الدلالات حكم الجيّد والأجود في النحو العربيّ، وهما حكمان نشآ مع نشأة الأحكام النحويّة ضمن ثنائيّة تقوم على المقاربة بين الاستعمالات والموازنة بينها، واستعمل للدّلالة على مستوى من القبول

١- ابن منظور، ، لسان العرب، ج٣، ص١٣٥.
٢- ابن منظور، لسان العرب، ج٣، ص١٣٦.

للاستعمالات اللغويّة والحكم على جودتها، ويمكن أن يندرج ضمن حكم الحَسن والأحسن والأبْين والأعلى والأقوى والأَعْرَفُ والأصحّ والأفضل من باب الترادف في الاستعمالات.

عالج سيبويه الاستعمالات اللغويّة من منظور تقويميّ يقوم على المفاضلة والترجيح بينها، حتى غدا ذلك منهجًا له في التقويم اللغويّ، وسارت عنده الأحكام في اتجاهين كميّ ونوعيّ، فالكميّ مثل كثير وأكثر وقليل ونادر، والنوعيّ مثل: حسن، وجيّد، وعربيّ جيدّ، ومُحال، وقبيح وضعيف، ورديء، وهذا النهج في المفاضلة أصبح جزءًا من التّفكير النحويّ فيما بعد عند علماء اللغة، وهذه مسألة نالت من الدراسة ما نالت عند صباح السامرائي في كتابه (الأحكام النوعيّة والكميّة في النّحو العربيّ)، وكذلك نزار حميداوي في كتابه (الأحكام التّقويميّة في النحو العربيّ) وحظيت هذه الأحكام بدراسات أخرى[1]، إنّ الحكم النوعيّ قلمّا ينفك عن الحكم الكميّ؛ فقد يكون معيار الحسن والجودة والرداءة والقبح مستندًا إلى درجة من الشيوع أو عدمه، كقولهم: عربيّ كثير أو قليل قبيح، أو نادر رديء.

إنّ المفاضلة في الاستعمال أو الحكم بالأفضلية من خلال الوصف بجيّد وأجود تجلّت في منهج سيبويه في استناده إلى معيار لغويّ في ظل نظام نحويّ يجيز الاستعمالين، فقد علّق سيبويه على في قول جرير:

١- البكاء، محمد كاظم، منهج سيبويه في التقويم النحويّ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩، ص ٢٠٥. وانظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط٢. المعموري، حسن عبيد، نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم، دراسة تأصيلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع (٢٣)، ٢٠١٥. المصاروة، جزاء محمّد، المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيبويه، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج٤٢، ع (١)، ٢٠١٥، ص١٩٩-٢٠٢. الاستعمال اللغويّ القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، مجلة العلوم الإنسانية، الكويت، ع (٢٥)، ٢٠١٥.

جِئْنى بِمثلِ بَني بَدرٍ لِقومهم أو مثلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيّارِ

وقول كعبُ بن جُعْيلٍ «التّغلبُى»:

أَعِنّى بخَوّارِ العِنانِ تَخالُهُ إذَا راحَ يَرْدِى بالمُدَجّجِ أَحردَا

وَأَبْيَضَ مَصقولَ السّطامِ مُهَنّدًا وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا

بقوله: «فَحَمَلَه على المعنى، كأنّه قال: وأَعْطِنى أَبيضَ مصقولَ السّطام، وقال: هاتِ مثلَ أُسرةِ منظورِ «بنِ سيّارٍ». والنّصبُ في الأوّل أقوى وأحسنُ، لأنّكَ أَدخلت الجرّ على الحرف الناصب، ولم تجيء ههنا إلاّ بما أصله الجرُ،ّ ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافع. وهو على ذلك عربىٌ جيّد. والجُر أجودُ»[1]. فالاستعمالان عربيان جيدان، الأولُ منهما يبيحه النظام النحويّ من خلال علّة الحمل على المعنى التي لها وجه من القياس، والثانية جاءت أجود لأنّها حمل على الأصل وهو الجرّ على اللفظ.

إنّ الاستناد إلى المعيار الكمّيّ لإطلاق الحكم النّوعيّ نجد له مثالاً أظهر في البنية اللغوية في قول سيبويه: «وقال بعضهم: إبل حَمَضيّةٌ إذا أكلتِ الحَمْض، وحَمْضيّة أجود. وقد يقال: بعيرٌ حامِضٌ وعاضِهٌ إذا أكل العِضاه، وهو ضربٌ من الشّجر. وحَمْضيةٌ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم»[2]. فالأجود استند إلى معيار الكثرة أولاً ثمّ القياس، فتكوّن حكمًا تقويميًّا نوعيًّا وكميًّا في آنٍ واحد.

١- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٧٠.

٢- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣٣٦.

المبحث الثاني – مظاهر ثنائيّة الجيّد والأجود عند سيبويه

المطلب الأول– حكم الجيّد ومظاهره عند سيوبه:

سار حكم الجيّد والأجود عند سيبويه في اتّجاهين: الأول حكم الجيّد الدّال على مستوى من مستويات الأداء اللغويّ المقبولة التي حظيت بأحكام أخرى تسندها أحيانًا، والثاني حكم الأجود الذي يدلّ على مستوى أعلى من الجيّد، فالأجود يعني هناك مستوى جيّد قبله وأدنى منه، ثمّ يوجد مستوى آخر أفضل وأعلى يحكم عليه بالأجود وربّما استعملت مرادفات أخرى له مثل: أفضل، وأحسن، وأبين وأعلى، ولتبيّن مظاهر هذه المفاضلة رأي أن أتحدّث في كلّ حكم على انفراد.

أولًا– ما حُكم عليه بالجيّد من لغات العرب:

ورد حكم الجيّد في الكتاب في(٦٦) ستة وستين موضعًا، وبعض هذه المواضع كان حكمًا أصدره سيبويه أو نقله عن غيره من العلماء لا سيما يونس بحقّ استعمالات ذات طابع لهجيّ، أو لغة من اللغات المستعملة التي سمعها سيبويه أو رويت له، ومن ذلك ما رواه سيبويه عن العرب من فتح الساكن الأول للتخلص من التقاء الساكنين، فالأصل أو القياس أن يكون التخلص من التقاء الساكنين إذا كان الساكن الثاني ألف الوصل هو الكسر، ولكن هناك لغة أخرى رويت عن العرب فمن كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين، ومن ذلك: «منَ الله، ومنَ الرسول، ومنَ المؤمنين لما كثرت في كلامهم، ولم تكن فعلًا، وكان الفتح أخفّ عليهم فتحوا، وشبهوها بأينَ وكيفَ. وزعموا أنّ ناسًا من العرب يقولون: منِ الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس»[1]، ويعقّب سيبويه على هذه الاستعمالات بقوله: «قد اختلفت العرب في (من) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام،

١– سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٥٤.

فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيّدة»[١].

إنّ الحكم بالجيّد على لغة من لغات العرب مسألة نجد لها مثالًا في حذف التنوين لكثرة استعماله كما سوّغ سيبويه ذلك، وكان معيار كثرة الاستعمال والشيوع منطلقًا في الحكم، فحذف التنوين في قولهم: هذا زيدُ الطويلُ، جُعله سيبويه لكثرته في كلامهم بمنزلة قولهم: لَدُ الصلاة، «حذفها لأنّه لا ينجزم حرفان ولم يحركها. واختُصّ هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته كما اختُصّ لا أدرِ ولم أُبَلْ لكثرتهما. ومن جعله بمنزلة لَدُنْ فحذفه لالتقاء الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: هذه هندٌ بنتُ فلان. وزعم يونس أنّها لغةٌ كثيرة في العرب جيّدة»[٢]. فما نقله سيبويه من رأي يونس في هذه المسألة هو ضرب من التوكيد لما قاله سيبويه نفسه من كثرة شويع هذا النوع من الحذف للتنوين في بعض السياقات.

هذا الحكم أطلقه سيبويه على المنادى المكرر المضاف: وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا، ونقل عن الخليل رحمه الله ويونس أنّ هذا كله سواء، ووصف هذا الاستعمال بأنّها لغة للعرب جّيدة[٣]. إنّ هذه الاستعمالات خلاف الأصل، ولكن الذي يسوغها ويضعها في خانة الاستعمالات الجيّدة أنّ فيها لمحًا للأصل وهو النصب للمنادى، ثمّ إذا أمعنا النظر فيها وجدناه بعيدة عن الاختلال في المعنى، فمجيء المنادى هنا منصوبًا لم يخلّ بالمعنى الذي هو مناط صحة الكلام.

ومن الاستعمالات التي حكم عليها سيبويه بالجيّد ونصّ فيها على مسألة اللهجات مسألة الإظهار في باب ما يجوز فيه الإدغام، ف«أحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواءٌ إذا كانا منفصلين، أن تتوالى

١- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ١٥٥.
٢- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٠٤-٢٠٥.
٣- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٠٥.

خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدًا، ألا ترى أنّ بنات الخمسة وما كانت عدته خمسةً لا تتوالى حروفها متحركةً، استثقالًا للمتحركات مع هذه العدة، ولا بدّ من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عَلبطٍ؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف. ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لكَ أحسن أنّه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لك وفعل لبيدٌ. والبيان في كل هذا عربيٌّ جيد حجازيٌّ»[1].

إنّنا نجد نصوصًا صريحة كانت المفاضلة فيها بين لغات منسوبة للعرب، ففي قولهم: ودٌّ، قال سيبويه «إنّما أصله وتدٌ، وهي الحجازية الجيّدة. ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَخِذ: فَخْذٌ فأدغموا. ولم يكن هذا مطردًا لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا وطدًا ووتدًا، وكان الأجود عندهم تدةً وطدةً، إذ كانوا يتجشمون البيان»[2]. فسيبويه يجعل لغة الحجاز الأعلى جودة، ولا ينكر لهجة تميم، غير أنّها أقلّ قبولًا لأمر يتعلق بالالتباس الذي قد يتّحصل في البنية فيمتد إلى الدّلالة، إنّ الذي جوّده سيبويه لم يمنع شيوع لفظ (ودٍّ) الذي ما زالت رسوبات لغويّة حيّة منه في استعمالات بعض قبائل جنوب الأردن فيقولون: (وِدّ) في وتَد.

ونجد المفاضلة ذات البعد اللهجي حاضرة في فكر سيبويه في باب نائب الفاعل في حال الإضافة التي ترتقي إلى التركيب، يقول: «وذو صباح بمنزلة ذاتَ مرة. تقول: سير عليه ذا صباحٍ، أخبرَنا بذلك يونسُ عن العرب، إلّا أنّه قد جاء فى لُغة لخَثْعَم مفارقًا لذاتِ مرةٍ وذاتِ ليلةٍ. وأمّا الجيّدةُ العربيّة فأن تكون بمنزلتها»[3]. إنّنا نلمس في كلام سيبويه ما ينمّ عن إدراك لمرحلة من التطوّر في

١- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٤٣٧.
٢- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٨٢.
٣- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٢٦.

الاستعمال، فالوصف باللغة العربية القديمة الجيّدة يُفهم منه أنّ استعمال بني تميم أحدث وأقرب زمنيًا لعهد سيبويه.

إنّ هذه الأحكام التي أصدرها سيبويه بحقّ لغات عربيّة من عصر الاحتاج تدلّ على مستوى من المفاضلة في الاستعمالات على مستوى لهجيّ، وهذا الأمر من مظاهر منهج سيبويه في أحكامه على «مستويات التاأليف النحويّ، من حيث الجودة وكثرة الاستعمال حرصًا على الالتزام باللغة الفصحى، وهي أعلى مستويات اللغة من حيث الصواب في عربية الألفاظ وصحة التراكيب، وقد عني سيبويه بهذا الاتجاه من التقويم النحويّ فشاعت في الكتاب مصطلحات التقويم النوعي»[١].

ولا ريب أنّ هذه الأحكام التقويمة نابعة من إقرار العلماء بتفاوت المستويات ومقبوليتها في آن واحد، فابن فارس على سبيل المثال يفرد بابًا للقول في اختلاف لغات العرب ويقرّ بفصاحتها على الرغم من مظاهر الاختلاف، ولكنّ ثمة مفاضلة بين هذه الاختلافات يعبّر عنه بابا آخر عنوانه (القول فِي أفصح العرب)، ويقابله باب ثالث يعبّر فيه عن اللغات المذمومة[٢].

ثانيًا– ما حكم عليه بالجيّد من الاستعمالات غير اللهجيّة

كثيرًا ما تطالعنا أحكام الجيّد على استعمالات لغويّة عند سيبويه دون أن تكون منسوبة لمجال لهجيّ، بل هي أحكام على استعمالات تمثّل تنوعًا في الاستعمال واتساعه، مع مفاضلة بين هذه التنوعات ؛لأنّها تحمل في طياتها درجة

١- البكاء، محمد كاظم، منهج كتاب سيبويه في القويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، لصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص ٢٥-٢٨.

من الفاضلة لأسباب قد تتّصل بالكثرة والشيوع أو لقربها أو بعدها من القياس والاطّراد؛ ففي باب النسب مثلاً يذكر سيبويه مجالات من أشكال التعبير التي تدّل على تنوعات في الأداء لا تُخلّ بالمعنى، يقول سيبويه: «وإن أضفت إلى فَعُل لم تغيّره، لأنّها إنّما هي كسرة واحدة، كلُّهم يقولون: سَمُرِيٌّ. والدِّئل بمنزلة النِّمر، تقول: دُؤَلِيٌّ. وكذلك سمعناه من يونس وعيسى. وقد سمعنا بعضهم يقول في الصِّعق: صَعِقيّ، يدعه على حاله وكسر الصاد، لأنّه يقول: صِعِقٌ، والوجه الجيّد فيه: صَعَقيٌّ، وصِعِقيٌّ جيّد»[1]. فالوجوه المذكورة في تنوعات الأداء لها مقبولية يتيحها النظام الصّرفيّ للعربيّة، ولها توجيهات صوتية في بعض وجوهها، ولكن ثمّة قياس وشيوع يوجبان لبعضها درجة من الأفضلية تستحق معها الحكم بالجودة.

وقد نجد حكم الجيّد يستند إلى القياس مع جواز الوجه المخالف له، فنحن أمام استعمالين: استعمال شائع ويكثر في لغتهم، وهو بذلك يملك شرعية المقبولية بحكم الشيوع، واستعمال آخر يقتضيه القياس ويكسب حكم الجودة من القياس المتحصّل له، ففي باب أبنية الأفعال الأصل في في باب (فَعِل) اي يكون على (يَفْعَل) بالفتح ولكن جاء عنهم كثيرًا (يَفعِل) بالكسر نحو: حَسِب يَحسِب، ويَئِس يَيئِس، ويَبِس يَيبِس، ونَعِم يَنعِم، ولكنّ سيبويه مع إقراره بهذه الصيغة التي عدّها بعض العلماء في الشّذوذ[2]، يصف الفتح في هذه الأفعال بالجيّد، وهو الأقيس[3]. فيصدر الحكم بالجودة استنادًا لمعيار القياس.

وقد يستند الحكم إلى معايير الرتبة وما يتطلبه التركيب اللغويّ من مراعاة ترتيب العناصر وما يبيحه النظام النحويّ من أوجه الخروج على القياس، ففي باب كمْ الاستفهامية، أجاز العلماء: كم درهمًا لك؟ وكم لك درهمًا؟، و«إنما

١- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٤٣.

٢- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص٣٤٠.

٣- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٣٩.

أرادوا كم لك من الدراهم، أو كم من الدراهم لك. وزعم أنّ كم درهمًا لك أقوى من كم لك درهمًا، وإن كانت عربية جيدة. وذلك أنّ قولك العشرون لك درهما فيها قبح، ولكنها جازت في كم جوازا حسنًا، لأنّه كأنّه صار عوضًا من التمكن في الكلام»[1]. فالأحكام التي برزت في النص السابق هي: الأحسن، الأقوى، وجيد، والقبيح، وجميعها مستندة إلى مقتضيات القياس والأصل في مراعاة الترتيب.

إنّ قسمًا من مظاهر الحكم بالجيّد التي ظهرت عند سيبويه كانت تتعلّق بجواز وجه نحويّ، وهي منطلقة من تعدّد الأوجه الإعرابية أو الاستعماليّة، ولكن ثمّة مفاضلة بين هذه الأوجه، ففي قولهم: رأيت متاعك بعضَه أحسنَ من بعضٍ، نصبته على المفعولين؛ لأنّك أبدلت، وكأنّك قلت: رأيتُ بعضَ متاعك. ويعقّب سيبويه على ذا بالقول: «والرفعُ فى هذا أَعْرَفُ، لأنّهم شبّهوه بقولك: رأيتُ زيدًا أبوه أفضلُ منه، لأنّه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه، كما أنّ هذا له ومن سببه، والآخِرُ هو المبتدأ الأول، كما أنّ الآخِر ههنا هو المبتدأُ الأوّل. وإن نصبتَ فهو عربىّ جيدّ»[2]. فثمّة حكمان يتّصلان بجواز تعدد الأوجه؛ فالأول الرفع (بعضُه أحسنُ) ووصفه سيبويه بأنّه الأعرف، وربما يكون ذلك للشيوع، والوجه الثاني النصب ووصفه بأنّه عربيّ جيّد، والسبب أنّ النظام النحويّ يجيزه والمعنى لا ينتقض في النصب ولا في الرفع.

إنّ أحكام سيبويه تجاوزت الأمثلة المصنوعة إلى استعمالات قرآنية فيها قدر من تعدّد الأوجه الإعرابيّة التي يبيحها النظام النحوي ويقتضيها المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ (النساء: ١٦٢) يجيز سيبويه الرفع لل(المقيمين)

١- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٨.
٢- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٨.

ويصفه بأنّه كان جيدًا. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ ﴾ (البقرة: ١٧٧) فقد نصّ سيبويه على أنّه لو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدًا[١].

إنّ أحكام سيبويه بالجودة في الآيات السابقة نابع من استعمالات يتيح فيها النظام النحوي تعددًا من الأوجه الإعرابيّة، وهو تعدّد لا ريب مستند إلى وظيفة نحوية للتركيب تتّصل بدلالات يقتضيها المعنى ولا يوجد فيها تنافر بين النصب والرفع، بل اتساع يفضي إلى فسحة من التأويلات التي تسمح بها دلالة الآية وأحكامها.

فتعدد الأوجه التي حظيت بأحكام تقويمية كثيرة في الكتاب[٢]، وهي تدلّ على وعيّ بالمستويات التي أدركها سيبويه للغة العربيّة، فاللغة لا ينظر إليها بمقياس الصواب والخطأ، بل ينظر إليها بمستويات من الصواب والفصاحة والبلاغة، ومقابل ذلك مستويات من الخطأ واللحن والضعف والقبح، ومن هنا برزت مسألة المفاضلة في الأحكام المستندة إلى مفاضلة في الاستعمالات اللغوية نفسها. وهذه مسألة نالت حظًا من الدراسة يغني عن التكرار هنا[٣].

ثالثًا– الحكم بالجيّد مصاحبة لغوية للأحكام:

الأحكام المركبة سمة بارزة في الأحكام التّقويميّة عند العلماء العرب، فكثيرًا ما تطالعنا أحكام لها مصاحبات تؤكدها مثل: عربيّ جيّد، وحسن جيد، وقويّ

١- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦٤.

٢- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٥، ١٠، ١٥١، ٣٤١، ج٣، ص٩٠، ٩٩، ٤٦٨.

٣- أبو الرب، محمّد، مقاييس الصواب والخطأ من منظور لسانيّ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، مج ١٠، ع (١)، ٢٠٠٧، ص ١٢٧.

جيد، وأجود وأحسن، وعربيّ جيد كثير، وعربيّ كثير، وجيّد قويّ، وفصيح جيّد، وأبين وأجود، وهذه مسألة أشار إليها بعض الباحثين[١]، ومقابل ذلك نجد أحكامًا بالنّقديّة أو الرفض تتّسم بالتركيب نحو: لحن قبيح، وغلط فاحش، ورديء قبيح، وخطأ بعيد، وخطأ فاحش، أو غلط فاحش، أو وهم فاحش، أو لحن فاحش، أو تصحيف فاحش، أو وهمٌ وخطأ فاحش، وغيرها.

أكثرَ سيبويه من استعمال حكم الجيّد مصاحبة لغوية لأحكام تقويمية أخرى، فمعظم مظاهر الحكم بالجيّد كانت مقترنة بتركيب (عربي جيد) الذي تكرر أكثر من (٢٥) مرة عنده، بالإضافة إلى أكام أخرى أحيانًا، وما حكم سيبويه عليه بأنّه عربيّ حظي بدراسة قيّمة من جزاء المصاروة بيّن فيها أنّ قول سيبويه (عربيّ) يدلّ على مستوى ثان من مستويات الاستعمال اللغويّ، وأبرز مظاهر الحكم بالعربيّ واشار بإيجاز إلى مصطلح (عربيّ جيد)[٢].

ومن المسائل التي برز فيها حكم الجيّد مصاحبة لغوية قول سيبويه في قولهم: رأيت متاعك بعضَه أحسنَ من بعضٍ، نصبته على المفعولين؛ لأنّك أَبدلت، وكأنّك قلت: رأيتُ بعضَ متاعك. وقد حكم سيبويه عليه بالقول: «والرفعُ فى هذا أَعْرَفُ، وإن نصبتَ فهو عربىّ جيدّ»[٣]. فالأعرف والعربيّ حكمان تقويميّان يدلّان على القبول وصحة الاستعمال، ثم يردف هذه الحكم بمستوى أعلى من القبول فيصفه، بأنّه جيّد ليرتقي إلى مستوى أعلى من مجرد القبول، فإذا كان الحكم بالعربي يدلّ هلى مستوى ثان من مستويات الاستعمال كما ذهب المصاروة؛ فإنّ الجيّد حكم توكيديّ، يؤكّد رفعة هذه المستوى ويبيّن مدة قبوله.

١- الريامي، محمود، المصطلحات التقييمية في النظرية النحويّة، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط١، ٢٠١٧، ص ٣٠٧.

٢- المصاروة، جزاء محمد، المستوى الثّاني من مستويات الاسْتعمال اللغويّ عند سيبويه، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلّد ٤٢، العدَد، ١ ٢٠١٥، ص ٢٠١.

٣- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٥٨.

إنّ مجيء الحكم بالجيّد مصاحبة لغوية لحكم (عربيّ) منوط بالسماع والقياس، فالعرب تقول في تصغير المقدّم والؤخّر: مُقَيدِمٌ، ومُؤَيْخِرٌ، وربّما عوضت الياء نحو: مَقَاديم ومَآخير «والمقادِم والمآخِر عربيّة جيدة. ومُقَيّدِمٌ خطأ؛ لأنّه لايكون في الكلام مَقَادِّم»[1]. فالحكم بالعربية الجيّدة نبع من سماع يسنده قياس، ولكّن ما حكم عليه سيبويه بالخطأ ليس له سند في السماع.

وقد نجد الحكم التقويميّ المركب من حكميّن يفتقد إلى معيار للمفاضلة، فالعرب لم نعهدها تفاضل بين صيغتي: فعّل وأفعل، فكلاهما قياسيتان مستعملتان متقاربتان في المعنى، وقالوا: أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب في المبالغة والتكثير، «وإن قلت: أغلقت الأبواب كان عربيًّا جيّدًا... ومثل غلّقت وأغلقت أجدت وجوّدت وأشباهه. وكان أبو عمرو أيضًا يفرّق بين نزّلت وأنزلت»[2]. فالحكم هنا وجه من التعبير عن الجواز في الاستعمال وبيان مقبولية الوجهين وقوة قياسهما، وليس فيه ما يوحي بالمفاضلة بين بُنيتين.

ومثل هذا يطالعنا في عمل الصفة المشبّهة في حال التعريف ب (أل) فتصبح مشابهةً لاسم الفاعل المعرّف بها في العمل، «فإنّما أُدخلت الألفُ واللام فى الحسن ثم أعملته، كما قال: الضاربُ زيدًا. وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسنُ الوجهَ، وهي عربية جيدة[3]». فالأصل أن تعمل في النكرة كقولنا: الحسن وجهًا، أو الإضافة الحسن الوجهِ، ولكنّ النصب للمعرفة بها جائز في الاستعمالات اللغويّة، وعدّه سيبويه عربيًا جيدًا، فالجيّد هنا مصاحبة للحكم تؤكد صحته وقوة هذه الصحة، والدليل على هذا أنّ سيبويه لا يطلق أحكامه إلاّ بعد المقارنة بين الاستعمالات والمفاضلة بينها للتمييز بين مستويات التعبير[4].

١- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤٢٦.
٢- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٦٣.
٣- سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٠١.
٤- البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص ٢٠٥-٢٠٦.

تطالعنا المفاضلة المستندة إلى نظرية المستويات اللغويّة التي ورد فيها حكم الجيّد مصاحبة لغوية في مسألة الحمل على اللفظ والحمل على المعنى أو على التوهّم، ففي قول جرير[١]:

جئنى بمِثلِ بَنى بـدرٍ لِقومِهم أو مثلَ أُسْـرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيّارِ

تبرز المستويات في الأحكام بجلاء فالنّصبُ فى الأوّل أقوى وأحسنُ عند سيبويه، لأنّه عمل على المعنى، «لأنّكَ أدخلت الجرّ على الحرف الناصب، ولم تجيء ههنا إلاّ بما أصله الجرُّ ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ. وهو على ذلك عربيٌّ جيد. والجُر أجودُ»[٢]. فاقترن حكم الأقوى والأحسن مع العربيّ الجيّد، ولكنّ الحمل على اللفظ أي الجر أجود أي أعلى مستوى من الحمل على المعنى، فالأول أصل والثاني فرع.

إنّ واحدة من المسائل التي برز فيها (الجيّد) مصاحبة لغوية للعربيّ في استعمالات افتراضية يجيزها النظام النحويّ، ففي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْيُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ (التوبة: ٦٣) روي سيبويه عن الخليل أنّه لو قال: فإنّ، أي بكسر الهمزة لكانت عربيه جيدة[٣]. وهذا الذي ذكره سيبويه أخذ حيزًا من تأويلات العلماء فقد جاء في تفسير القرطبيّ ما نصّه: «(فَأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ) يُقَالُ: مَا بَعْدَ الْفَاء في الشَّرْط مُبْتَدَأٌ، فَكَانَ يَجبُ أَنْ يَكُونَ (فَإِنَّ) بِكَسْرِ الْهَمْزَة. وَقَدْ أَجَازَ الْخَليلُ وَسِيبَوَيْه (فَأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ) بالكسر... إلّا أَنَّ قِرَاءَةَ الْعَامّة (فَأَنَّ) بِفَتْحِ الْهَمْزَة. فَقَالَ الْخَليلُ أَيْضًا وَسِيبَوَيْه: إِنَّ (أَنَّ) الثَّانِيَةَ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْأُولَى. وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَرْدُودٌ،

١- جرير، أَبُو حَزْرَةْ جَرِيرْ بْنْ عَطِيّة الْكَلْبِي، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه: دار المعارف، القَاهرة، الطبعة الثالثة، ج١، ص ٢٣٧.

٢- سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٧٠.

٣- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٣٣.

وَأَنَّ الصَّحِيحَ مَا قَالَهُ الْجَرْمِيُّ، قَالَ: إِنَّ الثَّانِيَةُ مُكَرَّرَةٌ لِلتَّوْكِيدِ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ»[1].

المطلب الثاني– حكم الأجود عند سيبويه:

لا ريب في أنّ حكم الأجود قطب لثنائيّة بارزة في الأحكام التّقويميّة في الفكر النحويّ العربيّ، فالأجود قبله الجيّد، والأحسن مقابله الحسن، والأقبح مقابله القبيح، والأردأ مقابله رديء، وهناك البليغ والأبلغ، والفاحش والأفحش، وهكذا، ومثل هذه الثنائيّة خير دليل على فكرة المستويات في الأحكام التّقويميّة التي تستند إلى فكرة المستويات اللغويّة نفسها.

حكم الأجود برز عند سيبويه في عشرات المواضع، وجلّ هذه المواضع تنطلق من فكرة المفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة المنبثقة من نظرية المستويات القائمة على الثنائيّة التقابلية، ولبيان ذلك نسوق طائفة من مواضع هذا الحكم لتبيّن مظاهره عند سيبوه، ورأيت أن أجعلها في قسمين لتسهيل التناول:

أولًا– حكم الأجود في بنية اللفظ:

ذكرت سابقًا أنّ الأجود حكم مسبوق بحكم آخر من جنسه وهو الجيّد، فالمفاضلة في العربيّة تسير في اتجاهين متضادين، إمّا أن تكون مفاضلة من جنس واحد مثل الطويل والأطول، والجميل والأجمل، وأمّا أن تكون متضادة مثل قولنا: قبيح وحسن، وجيد ورديء، وقد برز النوع الأول بجلاء في حكم الجيّد عند سيبويه، ففي قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ، تريد العَمِي. حذفوا الياء في الوقف كما حذفت في الوصل، ووصف سيبويه ذلك بأنّه الكلام الجيّد الأكثر. وعقّب بعد ذلك باستعمال نقله عن أبي الخطاب ويونس «أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في

١- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١ه)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م، ج٨، ص ١٩٤-١٩٥.

موضع غير تنوين، لأنّهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجود في الوقف»[١].

فثمّة سياقان للاستعمال يقرهما سيبويه الأول جيّد ويصفه بأنّه كثير، والثاني أجود يوافق القياس والشيوع، وهنا تتجلّى الثنائيّة في مستويات الأداء بين الاستعمالات اللغويّة والمفاضلة بينها في فكر سيبويه، وهذه مسألة لها جذور في الفكر النحويّ؛ فالخليل أطلق هذا الحكم على المفاضلة بين الاستعمالات في اثني عشر موضعًا في (كتاب العين)، ومنها ما ذكره في الجذر (أكد)، فيقال: «أكّدْتُ العقد واليمين: وثّقته، ووكّدتُ لغة، والهمزة في العقد أجود»[٢]. وكذلك قوله: «الحِنْدَوْرُة: الحَدَقةُ. والحِنْديرةُ أجود»[٣]. وثمّة مواضع يذكرها الخليل، ولا يعلّل سببَ المفاضلة فيها[٤]، وقد أشرنا إلى بعضها سابقًا.

وثمّة مسائل صرفيّة بدت فيها المفاضلة عند سيبويه بالحكم أجود مستندًا إلى المعيار الكمي والقياس نحو المفاضلة بين الأبنية الاسمية في: «وحَمْضيةٌ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم»[٥]. فالأجود استند إلى معيار الكثرة أولًا ثمّ القياس، ولعلّ السبب في المفاضلة يرجع إلى أنّ (حَمَضَيّة) فيها توالي متماثلات تنفر منه العربيّة، فالتخلص من هذا التوالي أقيس وأكثر.

إنّ معيار الكثرة مدخلًا للحكم بأجود في المسائل الصرفية نجد له مثالًا آخر عند سيبويه في باب تثنية الأسماء الممدودة، فكلّ اسم ممدود منصرف هو في التثنية بمنزلة ما كان آخره غير معتل، وذلك نحو قولنا: علباءان، وحكم عليه

١- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ١٨٣.
٢- الخليل، كتاب العين، ج٥، ص ٣٩٧.
٣- الخليل، كتاب العين، ج٣، ص ٣٣٥.
٤- الخليل، كتاب العين، ج١، ص ١٢٩، ج٢، ص١٤٧.
٥- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣٣٦.

سيبويه بالأجود الأكثر[١]. وقدّ كان ابن السراج أكثر وضوحًا في تبيان المسألة ونصّ على أنّ الممدود بمنزلة غير المعتلّ في باب التثنية، وتقول في تثنية كساءٍ: كساءانِ، ووصف ذلك بالأجود جريًا على منهج سيبويه، فإن كان لا ينصرف وفيه زيادة للتأنيث تبدل الألف واوًا، في التثنية والجمع ، فتقول: حمراوان وحمراواتٌ «وناس كثيرون يقولون: علباوانِ وحرباوانِ، شبهوه بحمراء إذ كان زائدًا مثله، وإنّما تثنيته علباءانِ وحرباءانِ»[٢].

ونسوق نموذجًا آخر على المفاضلة بين البنى الصرفية بحكم الأجود عند سيبويه في باب أبنية الأفعال، ففي الفعل المثال نقول: وَرِم يرِم وورِع يرِع، وروى سيبويه: ويورَع لغة، دون إعلال، وذكر: وغِر صدرُه يَغِر، ووَحِر يحِر، ووَجِد يَجِد وجدًا، وروى كذلك قولهم: يَوغَر ويوحَر، ونصّ على أنّ ذلك أكثر وأجود، «يقال يَوغَر ويَوحَر ولا يقال يورَم، وولي يلِي، أصل هذا يَفعَل، فلما كانت الواو في يفعَل لازمة وتستثقل صرفوه من بَاب فَعِل يَفعَل إلى باب يلزمه الحذف»[٣]. ففي هذا النص قدر من اللبس، فيورَع لغة عند سيبويه، وهي خلاف القياس، والأصل أن تكون أقل جودة، ومقابل ذلك يصف سيبويه يَوغَر ويوحَر، بالأكثر والأجود، ولم أجد لهذه الفاضلة تعليلًا عند السيرافي لشرحه للكتاب[٤].

وتابع ابن القطاع سيبويه في الحكم على (يوغَر ويوحَر)، ومع ذلك يذكر طائفة من الأفعال من هذا الباب التي جاءت من باب يفعِل ويفعَل، وبعضها استعمل بالوجهين بالتصحيح والإعلال[٥]، والذي يظهر لي أنّ هذه تنوعات

١- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣٩١.
٢- ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص ٤١٨.
٣- ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص ٤١٨.
٤- ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص ٤١٨.
٥- ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ)، أبنية الأسماء والأفعال، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٣٢٨.

لهجية لها درجة شبه متساوية من الاستعمال وهي استعمالات متداخلة يصعب المفاضلة بينها غير ما يعززه القياس والاستعمال.

إنّ تفضيل بنية فعلية على أخرى نجد لها مثالاً عند سيبويه نقله عن يونس، يخالف ما نصّ عليه سيبويه من تفضيل (يوغَر ويوحَر)، «وزعم يونس أنّهم يقولون: كَعّ يكَعَ، ويَّكِعُ أجود، لما كانت قد تحرك في بعض المواضع جعلت بمنزلة يدَع ونحوها في هذه اللغة»[١]. فالذي يظهر من هذا النصّ ليس المفاضلة بن بنيتين من أبنية الأفعال بل المفاضلة منوطة بالفعل نفسه فبعض الأفعال في باب يفعَل أجود وبعضها في باب (يفعِل) أجود. وهذه مفاضلة ليس فيها للضوابط نصيب في رأيي، فابن القطاع يذكر بوضوح التنوعات الأدائية لهذا الفعل: «وأمّا كعّ يكّعُّ فقد جاء فيه يكِعّ ويكَعّ، والماضي أيضًا كعَعْتُ وكعِعْتُ بالفتح والكسر، فمن قال يكِعّ فكسر فمن لغة من فتح الماضي، ومن قال يكَعّ ففتح فمن لغة من كسر الماضي»[٢].

برزت الأحكام التفضيلية من خلال الحكم التقويمي أجود في مسائل متفرقة عند سيبويه في الصرف العربي[٣]، ولا سبيل للتفصيل فيها رغبة في الاختصار وفق ما يقتضيه المقام، والملحظ العام لها أنّها تقوم على مفاضلة بين مستويات من الأداء اللغويّ المقبول، وبعض الأحكام يستند إلى معايير لغوية تتصل بالشيوع والقياس والأكثر، وبعضها يستند إلى درجة من الانطباعيّة التي لم تُعزّز بسبب أو معيار للمفاضلة.

١- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١٠٧.
٢- ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال، ص ٣٣٢.
٣- انظر: سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٤٢٣، ٤٥٤، ٤٦٢، ٤٦٤.

ثانيًا– حكم الأجود في البنى التركيبيّة:

ثمّة بنى تركيبية كانت موضعًا للمفاضلة في أحكام سيبويه، وهي مفاضلة تستند إلى الإقرار بصحة نمطين من التراكيب وجودتهما، غير أنّ أحدهما أجود من الآخر، ففي باب المطابقة بين مرفوع الصفة يقرر سيبويه أنّ ما يُجمع من الصفات بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسان، فإنّ الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسان قومُه. أي أن يبقى جمع التكسير كما هو من حيث الجمع ، والذي يُجمع منها بالواو والنون نحو منطلِق ومنطلقين، فإنّ الأجود فيه الإفراد مع الفاعل، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِق قومُه[1].

لا ريب أنّ سيبويه رصد استعمالات العرب لهذا النمط التركيبي، ولمس تنوعًا في الأداء أشار إلى بعضه في الباب الذي أفرده لـ(مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها)، ولكنّ جموع التكسير لا تجري على الأفعال في العربيّة؛ فتبقى على هيئتها في الإسناد، بينما الصفات المشتقة تجري على أفعالها وتسير على منوالها من حيث الإفراد عند إسنادها للفاعل أو نائبه، وهنا تبرز مسألة القياس في الحكم بالأجود، ولكنّ إذا كان هناك ثمة مخالفة فهي ضمن دائرة الجيّد من الكلام لعدم اختلال المعنى من ناحية ولوجود أنماط سماعية إلى جانب ما هو قياسيّ.

إنّ مراعاة المطابقة أو عدمها على ما فيها من تنوعات في العربيّة نجد لها مثالاً آخر عند سيبويه في الحكم عليها بالأجود مقابل الجيّد، ففي قول الشاعر[2]:

رَماني بِأَمرٍ كُنتُ مِنهُ وَوالِدي بَرِيًّا وَمِن أَجلِ الطَوِيِّ رَماني

١- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٤٣.

٢- الشاهد لعمرو بن أحمر بن العمرَّد بن عامر الباهلي، أبو الخطاب. شاعر مخضرم، عاش نحو ٩٠ عامًا. كان من شعراء الجاهلية، وأسلم، وهو من بحر الطويل. سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٧٥.

يذهب سيبويه إلى جواز عدم المطابقة لدلالة المعنى لا سيما أنّ هناك نظائر كثيرة لهذا في كلام العرب[١]، فلم يطابق الشاعر بين المبتدأ والخبر لدلالة السياق الذي عبّر عنه سيبويه بقوله: «عَلِم أنّ المخاطَبَ سيَستدلّ به على أنّ الآخَرين في هذه الصفة. والأولُ أجودُ لأنّه لم يَضَعْ واحدًا في موضع جمع، ولا جمعًا في موضع واحدٍ»[٢]. فمعيار سيبويه يستند إلى الأصل والقياس فيً الجودة، ولكن وجود الاستعمالات للوجه الآخر، وجلاء المعنى جعله من الاستعمالات الجيّدة المقبولة.

ونجد استعمالات افتراضية تمثيليّة أشار إليها سيبويه تقوم على ثنائيّة ضديّة أي أجود مقابل ضعيفٍ، ففي مسألة العطف بين الجمل تقول: ما زيدٌ ذاهبًا، ولا مُحْسِنٌ زيدٌ، ونصّ سيبويه على أنّ الرفع أَجْوَدُ؛ «لأنّك لو قلتَ ما زيدٌ منطلقا زيدٌ لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا ضعيفًا... فلّما كان هذا كذلك أُجرى مُجرى الأَجْنَبيّ، واستُؤْنِفَ على حاله حيثُ كان هذا ضعيفًا فيه. وقد يجوز أن تنصب»[٣]. والذي يعنينا من قول سيبويه أنّ الأجود جاء حكمًا يستند إلى صحة الربط في التركيب، وأنّ ثمة وجهًا يجيزه النظام النحويّ ولكنّه لا يخلو من الضعف. وهذا يعنيّ أنّه ليس من الضرورة أنّ الأجود يقابل الجيّد، بل قد يكون طرفًا معاكسًا ونقيضًا لحكم آخر.

إنّ هذه الثنائيّة الضديّة بين الأجود والضعيف نجد لها مظهرًا آخر عند سيبويه في باب التنازع، ففي قولهم: ضربَنى وضربتُ قومُك، «الوجهُ أن تقولَ :

١- مثل قول قيسِ بن الخَطيم:

نَحْنُ بِما عِنْدنا وأنتَ بِما... عِنْدَكَ راضٍ والرأي مختلف

وقول ضابيء البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ... فإنّى وقَيّارًا بها لَغَرِيبُ

الكتاب، ج١، ص ٧٥.

٢- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٧٥.

٣- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٦٢.

ضربونى وضربتُ قومَك، فإن قلت: ضربَنى وضربتُ قومَك فجائز وهو قبيحٌ، أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أَحسنُ الفتيانِ وأجملُه وأَكرمُ بَنِيه وأَنبَلُه»[1]. ويعقّب سيبويه بعد إجازة التركيب الأول على قبح؛ بأنّ تركُ ذلك أجود وأحسن، ثمّ يعزّز رأيه بمعيار القياس ويحتجّ له بقول للأخفش فيقول: » قال الأخفش: فهذا رديء في القياس، يَدخل فيه أنْ تقول: أَصحابُك جلس، تضمر شيئًا يكون في اللفظ واحدًا. فقولهم: هو أَظْرَفُ الفتيانِ وأجملُه لا يُقاس عليه»[2].

إنّ تنوّع أوجه الأداء أتاح قدرًا من الأحكام التي تمايز بين الاستعمالات التركيبية ففي باب الاشتغال تظهر أوجه للنصب والرفع يبيحها النظام النحويّ ويسمح بها المعنى، ولكن هذه الإباحة تخضع لأحكام الجودة أو القبح اعتبارًا لمعايير لغويّة ففي قول: ذى الرمّة:

إذا ابْنُ أبي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بَفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازر

ينصّ سيبويه على «أنّ النصب عربيٌ كثير، والرفْعُ أَجودُ؛ لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يَقولَ: ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربتُ، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمَر، ولا يَتناولَ به هذا المتناوَلَ البعيدَ. وكلُّ هذا من كلامهم»[3]. فالجودة هنا نابعة من أنّ الرفع أقلّ تكلفًا من النصب الذي يقتضي تقدير ناصب وتأويله. وهذا الحكم لجودة الرفع أكّده سيبويه ووصفه بالحسن مع الجودة، وذلك في قولهم: زيدٌ لقيتُ أخاه، وإن شئتَ نصبتَ[4].

إنّ البعد عن التقدير وتكلّف التأويل كان معيارًا جليًّا في فكر سيبويه، فزيادة على الفقرات السابقة نجد سيبويه يصف الحمل على الظاهر بالجودة مقابل الحمل

١- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٧٦.
٢- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٨٠.
٣- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٨١-٨٢.
٤- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٨٤.

على المعنى؛ ففي قول جرير:

جئنى بمثل بنى بدر لقومهم أو مثلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيّارِ

وقول كعبُ بن جُعْيلٍ «التّغلبُى»:

أَعِنّى بخَوّارِ العِنانِ تَخالُهُ إذَا راحَ يَرْدِى بالمُدَجّجِ أَحرَدَا

وَأَبْيَضَ مَصقولَ السّطامِ مُهَنّدًا وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا

يبيّن سيبويه أنّ نصب (مثلَ) في قول جرير، ونصب (أبيضَ مصقولَ) في الشاهد الثاني للحمل على المعنى، «كأنّه قال: وأَعْطِنى أَبيضَ مصقولَ السّطام، وقال: هات مثلَ أُسرة منظورِ بنِ سيّارٍ، والنّصبُ فى الأوّل أقوى وأحسنُ، لأنّكَ أَدخلت الجَرّ على الحرف الناصب، ولم تجيء ههنا إلاّ بما أصله الجرُّ ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ. وهو على ذلك عربىٌّ جيد. والجُر أجودُ»[١]. فالحمل على المعنى عربيّ جيد عندَ سيبويه، ولكنّ الجرّ أجود؛ لأنّه حملٌ على الظاهر لا يحتاج إلى تقدير عامل وتأويل نصّ.

لقد كانت الكثرة من معايير سيبويه في الجودة فكثيرًا ما نجد استعمالات لأحكام مركّبة نحو (أجود وأكثر)، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر ما حكم عليه سيبويه بالأجود في باب لا النافية، فهم يقولون: لا بَراحُ، «والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع؛ لأنّك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس»[٢]. وهذه الكثرة نجد لها مثالًا آخر في كونها معيارًا للجودة فالعرب يقولون: صالغ في سالغ، وصَلخَ في سَلخَ. ولكنّه يعقب على ذلك بقوله: «كان الأعرب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها»[٣]. وهذا الاقتران بين الجودة والكثرة

١- سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٧٠.
٢- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٠٤.
٣- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٠٤.

التي تعني الشيوع لها مظاهر أخرى عند سيبويه لا يتسع المقام لذكرها[1].

هذه نماذج من حكم الأجود في الاستعمالات اللغويّة عند سيبويه، وهي تعكس القطب الثاني من الثنائيّة القائمة على الموازنة بين استعمالات مقبولة أحدها جيدة وأخرى أجود في نظر سيبويه ومعاييره، وهذه الثنائيّة يمكن أن تؤسّس لثنائيات كبرى في الفكر النحويّ بين الحسن والأحسن، والبيّن والأبيّن، وبين البعيد والأبعد، والقبيح والأقبح، والرديء والأردأ وغير ذلك من الأحكام التي تمثّل ثنائيات تنطوي على موازنة ومقارنة بين استعمالات لغويّة تمثّل مستويات من الأداء بعضها يدخل في صراع الأنماط اللغويّة.

١- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٤٢٣، ٤٥٤.

الخاتمة

بيّن البحث مفهوم المفاضلة، والحكم، ومصطلح الجيّد والأجود في اللغة والاصطلاح، وعرض صلتها ببعض الأحكام التقويميّة في النّظريّة النّحويّة، وبيّن مبدأ الثنائيّة التقابليّة في الأحكام التّقويميّة في الفكر النّقديّ اللغويّ.

وكشف البحث أنّ ثمة صلة وثيقة بنظرية المستويات في الأداء اللغويّ في إصدار الأحكام الثنائيّة التقابليّة على الاستعمالات وبيان مستوى مقبوليتها أو رفضها أو نقدها، وهذه الثنائيّة تدلّ على وعيّ العلماء الأوائل لنظرية المستويات اللغويّة، وإصدار الأحكام بحقّها وفق ما استنبطوه من ضوابط.

عرض البحث مظاهر الحكم بالجيّد على الاستعمالات اللغويّة في الكتاب لسيبويه في مجال اللهجات المنسوبة والمفاضلة بينها، وعرض الاستعمالات غير المنسوبة للهجة معيّنة الموسومة بهذا الحكم، وبيّن مظاهر من مجيئ الحكم بالجيّد مصاحبة لغويّة لأحكام أخرى تتّفق معه في الدلالة. وعرض مظاهر الحكم بالأجود على البنى الصرفيّة وعلى بعض البنى التّركيبيّة.

كشف البحث أهمّ الضوابط التي استند إليها سيبويه في إصدار هذه الأحكام الثنائيّة على الاستعمالات اللغوية، فمنها ما يتعلق بالشيوع والكثرة، ومنها ما يتّصل بالقياس والقاعدة والأصل والفرع، ، زيادة على ارتباط بعض الأحكام بعلل لغويّة خاصة بأمن اللبس، والخفة والثقل، ومرعاة المعنى واللهجات والأفصح من كلام العرب.

جاء الحكم بالجيد والأجود حكمًا مستقلاً أحيانًا عند سيبويه، وجاء مصاحبة لغويّة توكّد حكمًا آخر في بعض الأنماط الاستعماليّة، وبيّن البحث أنّ هذه الأنماط تمثّل مستويات من الاستعمال اللغويّ، وبعضها كان مظاهر لمسائل من صراع الأنماط اللغويّة.

المصادر والمراجع

- أبو الرب، محمّد، مقاييس الصواب والخطأ من منظور لسانيّ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، مج ١٠، ع (١)، ٢٠٠٧.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧.
- البكاء، محمد كاظم، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج١، تحقيق: علي دحروج، تقديم: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- جرير، أَبُو حَزْرَةْ جَرِيرْ بْنْ عَطِيّة اَلْكَلْبِي، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلّام، (ت ٢٣٢هـ) طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط١.
- الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ط٣، دار الأمل، إربد، الأردن، ٢٠٠١.
- الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٩.
- الحميداوي، نزار بنيان، الأحكام التّقويميّة في النحو العربيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١.
- الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه، إشراف: تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- الريامي، محمود، المصطلحات التقييمية في النظرية النحويّة، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط١، ٢٠١٧.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- الزبيدي، مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، الكويت، ١٩٦٥.
- السراحين، سلامة، أحكام التقويم اللغويّ في القراءات القرآنية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠١٤.
- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- الشاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت، ط١.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، لصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، متبة ودار الهلال، ط١.

- الفقراء، سيف الدين طه، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١٢، ع (٢)، ٢٠١٥.
- القرطبي، أبو عبد الله، محمد (ت٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨.
- اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، عمان – الأردن، ١٩٨٥.
- المصاروة، جزاء محمد، الاستعمال اللغويّ القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع (٢٥)، ٢٠١٥.
- المصاروة، جزاء محمد، المستوى الثّاني من مستويات الاسْتعمال اللغويّ عند سيبويه، مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلّد ٤٢، ع (١)، ٢٠١٥.
- المعموري، حسن عبيد، نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم، دراسة تأصيلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع (٢٣)، ٢٠١٥.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.
- ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط٢.

Arabic References in English:

- Abu Al-Rub, Muhammad, Standards of Right and Wrong from a Linguistic Perspective, Jordanian Journal of Applied Sciences, vol. 10, p. (1), 2007.
- Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abd al-Rahman Kamal al-Din, Strangeness in the Parsing Controversy and the Shining of Evidence in the Principles of Grammar, presented and edited by: Saeed al-Afghani, Syrian University Press, Damascus, 1957.
- Weeping, Muhammad Kadhim, The Methodology of the Book of Sibawayh in Grammatical Evaluation, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1st edition, 1989.
- Al-Thanawi, Muhammad bin Ali Ibn Al-Qadi, Kashaf of the Terminology of Arts and Sciences, Part 1, edited by: Ali Dahrouj, presented by: Rafiq Al-Ajam, Lebanon Publishers Library, Beirut, 1996.
- Al-Jurjani, Ali bin Muhammad, Definitions, edited by: Muhammad Siddiq Al-Minshawi, Dar Al-Fadila, Cairo.
- Jarir, Abu Hazra Jarir bin Attiya Al-Kalbi, Jarir's collection explained by Muhammad bin Habib, edited by: Noman Muhammad Amin Taha: Dar Al-Ma'arif, Cairo, third edition.
- Al-Jumahi, Abu Abdullah Muhammad bin Salam, (d. 232 AH) Classes of Poets' Horses, edited by: Mahmoud Muhammad Shaker, Dar Al-Madani, Jeddah, 1st edition.
- Al-Hadithi, Khadija, Grammatical Schools, 3rd edition, Dar Al-Amal, Irbid, Jordan, 2001.
- Al-Halawani, Muhammad Khair, Al-Mufassal fi Tarikh al-Arabi Grammar, Al-Resala Foundation, Beirut, 1st edition, 1979.
- Al-Hamidawi, Nizar Bunyan, Evaluative Rulings in Arabic Grammar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2011.
- Al-Rummani, Abu Al-Hasan Ali bin Issa (d. 384 AH), Explanation of the Book of Sibawayh (part of the book from the chapter on scars to the end of the chapter on actions), edited by: Saif bin Abdul Rahman Al-Arifi, doctoral thesis, supervised by: Turki bin Sahu Al-Otaibi, College of Language Arabic, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 1418 AH - 1998 AD.
- Al-Riyami, Mahmoud, Evaluative Terms in Grammatical Theory, Dar Treasures of Knowledge, Amman, 1st edition, 2017.

- Al-Zubaidi, Abu Bakr Muhammad bin Al-Hasan (d. 379 AH), Classes of Grammarians and Linguists, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Maaref, Cairo, 2nd edition.
- Al-Zubaidi, Murtada, The Bride's Crown from Jawaher Al-Qamoos, Dar Al-Hidaya, Kuwait, 1965.
- Al-Sarhin, Salama, Provisions of Linguistic Evaluation in Qur'anic Readings, PhD thesis, Mu'tah University, 2014.
- Al-Samin Al-Halabi, Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din, Ahmed bin Yusuf (d. 756 AH), Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoun, edited by: Ahmed Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st edition.
- Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), the book, edited by Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH, 1988 AD.
- Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hasan bin Abdullah (d. 368 AH), Explanation of the Book of Sibawayh, edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2008 AD.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH), The Proposal on the Principles of Grammar and Its Controversy, verified and explained by: Mahmoud Fajal, Dar al-Qalam, Damascus, 1st edition, 1409-1989 AD.
- Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa (d. 790 AH), Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiyyah Ibn Malik), edited by Abdul Rahman Al-Uthaymeen and others, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, Mecca Al-Mukarramah, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.
- Ibn Asfour, Ali bin Mumin (d. 669 AH), Al-Mumti' Al-Kabir fi Al-Tasrif, Lebanon Library, Beirut, 1st edition.
- Ibn Faris, Ahmed bin Faris bin Zakaria (d. 395 AH), my companion in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the Sunnahs of the Arabs in its speech, Muhammad Ali Baydoun Publications, first edition, 1418 AH - 1997 AD.
- Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad (d. 170 AH), Kitab al-Ayn, edited by: Mahdi al-Makhzoumi and Ibrahim al-Samarrai, Mutaba wa Dar al-Hilal, 1st edition.
- Al-Faqarah, Saif al-Din Taha, One of the manifestations of ruling by mistake according to al-Mubarrad in his book (Al-Muqtadib), University of Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences, Volume 12, No. (2), 2015.

- Al-Qurtubi, Abu Abdullah, Muhammad (d. 671 AH), Al-Jami' Li Ahkam Al-Qur'an, edited by: Ahmed Al-Baradouni and Ibrahim Tfayesh, Dar Al-Kutub Al-Misriyah, Cairo, 2nd edition, 1964 AD.
- Al-Kafawi, Abu Al-Baqa Ayoub bin Musa, Al-Kulliyyat, a dictionary of linguistic terms and differences, edited by: Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation, Beirut, 1998.
- Al-Labadi, Muhammad Samir, Dictionary of Grammatical and Morphological Terms, Al-Resala Foundation, and Dar Al-Furqan, Amman-Jordan, 1985.
- Al-Masarwa, Jazaa Muhammad, Ugly Linguistic Use, A Study in Terminology and Usage according to Sibawayh, Arab Journal for the Human Sciences, Kuwait, No. (25), 2015.
- Al-Masarwa, Jazaa Muhammad, The Second Level of Linguistic Use according to Sibawayh, Dirasat Journal, Humanities and Social Sciences Series, University of Jordan, Volume 42, p. (1), 2015.
- Al-Mamouri, Hassan Obaid, Criticism of the Grammatical Appearance in the Parsing of the Holy Qur'an, an original study, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, No. (23), 2015.
- Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram (d. 711 AH), Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1994.
- Yaqut, Mahmoud Suleiman, Grammatically Incorrect Structures in the Book by Sibawayh, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a, Alexandria, 2nd edition.

United Arab Emirates
Al Wasl University - Dubai
College of Arts

Fekr & Maarefa

A Peer-Reviewed Annual Journal
Specialized in Humanities and Social Sciences

Issue No. 3
(2023 CE - 1445 H)